"القدس العربي": استعرضت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية ملف استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، والتحديات التي تواجهها الدوحة في ظل أزمة تعصف بالمنطقة الخليجية.

وقالت الصحيفة إنه وفي عام 2010 وصلت رسالة عبر البريد الإلكتروني لمكتب قطر المعني بالمسألة، قبل أشهر فقط من إعلان الفيفا اختيار المضيف للبطولة التي تقام كل أربع سنوات.

وتابعت أن المرسل كان شركة استشارية غير معروفة ومقرها لندن، تدعى "كورنرستون غلوبال أسوشيتس"، وقد وضع رئيسها في رسالته خطة لمساعدة قطر لاستضافة الحدث الرياضي الأكثر مشاهدة على مستوى العالم. وقالت الصحيفة إن القطريين رفضوا العرض، وهو واحد من العديد من العروض التي تلقتها الدوحة في ذلك الصيف. وواصل رئيس الشركة على مدى السنوات القليلة المقبلة، عرض دعمه لقطر ولاستضافتها كأس العالم عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعية.

لكن انتقاد قطر لم يختف، فسنة تلو الأخرى، هاجمت تقارير إخبارية الإمارة بعدم ملاءمتها لاستضافة كأس العالم، والطريقة التي فازت بها في تصويت الفيفا، ومعاملتها للعمال الأجانب. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2017، تحولت نبرة التغطية إلى نذير شؤم عندما نشرت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" تقريرا حذر من أن هناك "خطرا سياسيا متزايدا بأن قطر قد لا تستضيف كأس العالم في عام 2022".

خلق ذلك تموجا في وسائل الإعلام البريطانية والدولية، إذ عادت كلها إلى التقرير الذي نشرته البي بي سي: "قطر في بؤرة الاهتمام: هل كأس العالم 2022 في خطر؟" وزعم التقرير أن "الدبلوماسيين الغربيين قد صرحوا بشكل خاص أنهم لا يعرفون ما إذا كانت البطولة ستجري أم لا كما هو مخطط لها". لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام لم يكن خلاصات التقرير، بل مؤلفه وهو شركة "كورنرستون غلوبال أسوشيتس". وتضيف الصحيفة أن بطولة كأس العالم تحدث للمرة الأولى في العالم العربي، إلا أنه وفي الأشهر التسعة عشر التي مضت ومنذ أن بدأت السعودية والإمارات والبحرين ومصر بمقاطعة قطر، أصبحت البطولة شيئا تأخر: "تمثل فيه نزاع جيوسياسي أوسع نطاقا في الخليج. في هذه المعركة الرياضية الأصغر، يبدو أن الهدف هو إفساد البطولة، أو إفشالها، لإجبار قطر على مشاركة الحدث مع أعدائها السياسيين".

وتتابع "نيويورك تايمز" أضاف النزاع بعدا جديدا إلى "صناعة متخصصة"، حيث يمكن للخبراء الاستشاريين

وغيرهم من المطلعين أن يكسبوا ملايين الدولارات لجهودهم في تحويل الرأي العام لصالح الدول التي تمولهم، أو ضد منافسي تلك الدول. في بعض الأحيان، تم استغلال "الوثائق المسربة والهمس بالأسرار والولاءات المتغيرة" لجذب المحافيين والمسؤولين الحكوميين وحتى الرئيس ترامب انخرط في النزاع. وتشير المحيفة في هذا السياق إلى حادثة تسريب مجموعة من رسائل البريد الإلكتروني لسفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، في عام 2017، على سبيل المثال كشفت عن حملة تأثير واسعة ممولة من قبل حكومة أبوطبي كانت تأمل في استخدام المحافيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث لإطهار قطر واستضافتها لكأس العالم بشكل سلبي. بعد ذلك بعام، أشار مقال في صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية إلى أن قطر كانت بارعة في هذه الأنواع من حملات الطل إذ استأجرت شركة علاقات عامة أمريكية لتهز منافسيها خلال حملتها للفوز بكأس العالم.

القدس العربي